JBAES: مجلد (06)، عدد (01)، 2020، ص: 526-538 ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

أثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 – 2015

The Impact of Taxes on Economic Growth in Algeria An analytical study using the method of analysis of basic compounds during the period 2000-2015

بن إبراهيم قويدر [1*]، benbrahim@univ-djelfa.d

شويكات محمد[2]، Chouikaty@univ-djelfa.dz

[1] طالب دكتوراه، مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب جامعة الجلفة (الجزائر)

[2] أستاذ محاضر أ، مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب جامعة الجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2019/09/25 **تاريخ القبول:** 2019/12/16 **تاريخ النشر:** 2020/06/29

ملخص **الكلمات المفتاحية**

سوف نتعرف من خلال بحثنا على مدى تأثير الضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا خلال السنوات السابقة والتي تتزامن مع مجموعة من الاصلاحات الضريبية التي وضعتها الدولة، وتشمل هذه الدراسة التمييز بين بعض التقسيمات للضرائب، وسنحاول التركيز على أهم تقسيم لأنواع الضرائب والذي يهتم بالضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة مع تحليل نتائج المعطيات الموجودة خلال فترة الدراسة باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP).

النمـــــو الاقتصـــــادي؛ الضـــرائب؛ الإصـــلاحات الضريبية؛ تحليل البيانات

تصنيف JEL: C55 ؛ H71 ؛ H20 ؛ F43

Abstract

We will know through our research about the impact of taxation on achieving economic growth in Algeria, and this during previous years, which coincides with a set of tax reforms set by the state, and this study includes the distinction between some divisions of taxes, and we will try to focus on the most important division of tax types, which is concerned with taxes Direct and indirect taxes with analyzing the data results that existed during the study period using the basic compounds analysis method (ACP).

Keywords

Economic growth ; taxes; Tax reforms ; Data analysis ;

JEL Classification Codes: F43 ; H20 ; H71 ; C55

* البريد الالكتروني للمرسل: benbrahim@univ-djelfa.dz

I.مقدمة:

تسعى كل دولة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من التبعية وذلك بوضع خطط وأساليب باستخدام عدة وسائل من بينها الضريبة حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم مصادر التمويل وتساهم بشكل كبير في الإنعاش الاقتصادي وهنا يمكن القول أن الضرائب هي أداة تستخدمها الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، فهي تستخدم ليس فقط لتحقيق مورد مالي وإنما لتحقيق أهداف أخرى وبعبارة أخرى فالضريبة بمفهومها الحديث تعتبر إحدى الوسائل المالية التي تمكن الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية والإنتاجية.

فبعد أن عرفت الجزائر أزمة اقتصادية سنة1986 ، لجأت إلى فرض سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الجذرية شكّل إصلاح النظام الضريبي أحد أهم محاورها، بما يمكّن من تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل أساسا في تحسين أداء السياسة الضريبية من حيث تبسيط النظام الضريبي ورفع مردوديته المالية إضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن إجمالها في تشجيع الاستثمار سواء الأجنبي أو المحلي، وترشيد الاستهلاك وتعبئة الادخار ورفع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات وترقية الصادرات وكذا التوزيع العادل للدخول ودعم القدرة الشرائية للمواطن وحماية الطبقات الأقل دخلا والمساهمة في حل بعض المشاكل الاجتماعية المستفحلة.

ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها الضريبة باعتبارها موردا هاما بالنسبة للجزائر، سنحاول في موضوعنا هذا الاجابة على تساؤلنا التالي: " ما هو أثر الضريبة على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟ ".

تتفرع هذه الاشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تمكنت الجزائر من تحقيق الأهداف المسطرة من خلال جملة الإصلاحات الضريبية التي قامت بها؟.
- ما هو أثر الضرائب المباشرة على النمو الاقتصادي؟.
- ما هو أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي؟.

للإجابة عن التساؤلات السابقة قدمنا بعض الفرضيات أين نبحث عن اختبار مدى صحتها أو رفضها والتي تتمثل فيما يلي:

- لم تتمكن الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر من تحقيق الأهداف المسطرة.
- تؤثر الضرائب المباشرة على النمو الاقتصادي بشكل أكبر من الضرائب غير المباشرة.

منهج الدراسة المتبع: من أجل معالجة هذا الموضوع والاجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات السابقة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف الضرائب والنمو الاقتصادي، وبغرض تحليل الآثار الاقتصادية للضريبة من خلال جمع البيانات والاحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها واستنتاج ما يمكن استنتاج.

II.الدراسات السابقة:

إن موضوع السياسة الجبائية تم تناوله بالدراسة من خلال زوايا مختلفة وعديدة، ولعل أهم الدراسات التي اتصلت بموضوعنا ما يلي:

1.عبد الكريم بريشي 2013-2014 بعنوان دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011 أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي جامعة ابوبكر بلقايد جامعة تلمسان، ليطرح الباحث الإشكالية: ما أثر الضريبة على أعادة توزيع المداخيل بين فئات المجتمع في الجزائر؟

هدفت الدراسة الى معرفة مدى تأثير الضريبة على إعادة توزيع الدخل الوطني وهل تمكنت الجزائر من تحقيق الأهداف المسطرة بعد وضع الإصلاحات الضريبية؟

ليتوصل الباحث إلى أن هذه الإصلاحات الضريبية لم تحقق الأهداف المسطرة وهذا لهيمنة الجباية البترولية، وأن كل الإصلاحات الضريبية لم ترفع بشكل كبير من المردودية المالية للجباية العادية، كما أنه توصل إلى أنه لا يوجد هناك استقرار في النظام الضريبي الجزائري.

2. بهاء الدين طويل 2015-2016 بعنوان دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010 أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي جامعة الحاج لخضر باتنة من خلال الإشكالية التالية: ما هو الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010 م.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير وواضح على النمو الاقتصادي، وقد توصل الباحث إلى أن الجزائر تعتمد على الإيرادات الجبائية بصفة عامة والجباية البترولية بصفة خاصة الامر الذي يجعلها عرضة للتقلبات الخارجية المرتبطة بأسعار النفط والصرف.

كما توصل الباحث على أن النمو الاقتصادي كمتغير كمي تحكمه عدة مؤشرات تدل عبى وجوده من عدمه.

3. فنغور عبد السلام 2016-2017 بعنوان تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992 تقييم وآفاق ليطرح الباحث الإشكالية التالية: كيف تعاملت الجزائر مع المسألة الجبائية ضمن مسار الإصلاحات الاقتصادية ؟ وماهي الجهود المبذولة لبناء نظام ضريبي يتماشى مع متطلبات التحولات التجارية ورهانات وتحديات المرحلة ؟ وهل استطاعت هذه الجهود أن تؤسس قواعد ومرتكزات صلبة لسياستها الجبائية تمكنه من تحقيق أهدافها الآلية الاقتصادية والاجتماعية؟

يهدف هذا البحث إلى تحديد جوانب القصور والفشل للمنظومة الجبائية وطرح بعض التصورات التي تمكنها من المساهمة في تصحيح المسار وإقامة نظام ضريبي يستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة من خلال توسيع الوعاء الضريبي ومراجعة أنظمة الإعفاءات خاصة تلك الممنوحة في إطار هيئات الدعم التي تسمح باستفادة موارد مالية مضحى بها دون معرفة نتائجها أو آثارها.

كما يجب التركيز على إصلاح الإدارة الضريبية والتجسيد الفعلي للعصرنة في ميدان الاتصال والرقمنة.

4. بومدين بكريتي 2017-2018 بعنوان السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي جامعة ابوبكر بلقايد جامعة تلمسان، ليطرح الباحث الإشكالية: هل يمكن للسياسة الجبائية أن تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية محدثة بذلك نمو اقتصادي ومن دون الاخلال بالسياسة الاقتصادية العامة؟

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومن النتائج التي خرج بها الباحث أن الجباية العادية تأخذ مكانة ثانوية مقارنة بالجباية البترولية، مما أدى إلى عدم وضوح هيكل النظام الجبائي، وبالرغم من توصل الباحث إلى ان هناك أثر فعلي للسياسة الجبائية على الناتج

الداخلي الخام والذي يعد محرك رئيسي للنمو الاقتصادي، إلا أن الإصلاحات الجبائية التي أقدمت عليها السلطات العمومية في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة لم تصل إلى ما تصبو اليه.

III.الاطار النظري للضريبة ومدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1.الاطار النظري للضريبة

أ. تعريف الضريبة: بالرغم من تعدد التعريفات التي أوردها الكتاب للضريبة إلا أن الخصائص العامة تبقى نفسها وبالتالي فالضريبة هي عبارة عن فريضة مالية إلزامية تفرضها الدولة وفق قانون أو تشريع معين وتحصل من المكلفين دون مقابل مباشر لتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إليها[1]، كما يرتبط مفهوم الضريبة بالأفكار السياسية والاجتماعية السائدة في زمن معين وتشمل بصفة عامة على عناصر متفق عليها لتحديد معالمها وبذلك تكون قسطا من النقود يلتزم المكلفون بأدائه للسلطات العمومية بكيفية اجبارية وبدون مقابل معين طبقا لقواعد مقررة حتى تتمكن هذه السلطات من تحقيق أهداف المجتمع[2]، ومن هذا التعريف يتضح لنا أن الضريبة لها أربعة أركان متلازمة تمثلت في:

- **إلزامية الضريبة:** أي أنه ليس للفرد المكلف خيار في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها للدولة.
- **الضريبة ذات شكل نقدي:** ولكن ليس بشكل مطلق إلا أنه يتفوق الشكل النقدي للضريبة عن الشكل العيني أي ان هذا الأخير هو استثناء فقط[3].
- **الضريبة فريضة بدون مقابل:** من هنا يتضح لنا أن المكلف بدفعها لا يؤديها لغرض الحصول على فائدة خاصة له.
- **الضريبة فريضة نهائية:** أي أنها تجبى بصفة نهائية، ويعني ذلك أن المكلفين بدفع الضريبة ليس لهم الحق في استرداد المبالغ التي دفعوها[4].

ب.الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة: يعد هذا التقسيم الأهم من بين كل ما سبق، ولهذا سنحاول إعطاء أهمية أكثر لتوضيح الفرق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع التعرف الى المزايا والعيوب لكل منهما.

- **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي يتم اقتطاعها مباشرة من الأشخاص او الممتلكات ففي إنجلترا مثلا تعتبر ضرائب مباشرة اذا تم تحققها بناءا على الاتصال المباشر بين المكلف والإدارة الضريبية أو إذا تم تحصيلها بواسطة هيئة رسمية.

أما في فرنسا تعتبر كذلك إذا كانت جبايتها تتم بناءا على جداول تكليف اسمية، استنادا على السجلات التي تمسكها الإدارة الضريبية سلفا ومنها أسماء المكلفين والمادة المكلفة بالضريبة.

- **الضرائب غير المباشرة:** تفرض هذه الضرائب عند وقائع الاستعمال أو انتقال الثروة فهي تفرض عند تحقق الإنتاج أو الاستهلاك.

ففي إنجلترا مثلا هي كل ضريبة لا يتم تحصيلها بصفة مباشرة أو لا يتطلب اتصالا مباشرا بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية وأن تحصيلها يتم بواسطة هيئات غير رسمية.

أما في فرنسا فهي كل الضرائب التي لا تجبى بموجب الجداول المذكورة سابقا نظرا لكونها غير متكررة ولا ثابتة.

ت.مزايا ومساوئ الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة: تم تلخيص مزايا ومساوئ الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في الجدول التالي:

جدول رقم (01) مزايا ومساوئ الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة:

	المزايا	المساوئ
الضرائب المباشرة	سهلة التحصيل. ثابتة المردودية نسبيا. مرتبة ومعروفة القيمة من طرف المكلف بالضريبة. سهلة المراقبة نسبيا.	طول مدة التحصيل. مرونة اقتصادية ضعيفة. مقبولة بشكل سيئ من طرف المكلف بالضريبة.
الضرائب غير المباشرة	مدفوعة بشكل سهل من طرف المكلف بالضريبة. جد منتجة. مرونة اقتصادية قوية. سريعة التحصيل.	ثقيلة المراقبة. غير مستقرة المردودية. تحصيل ناقص (غش ضريبي).

المصدر: محمد عباس محرزي – **اقتصاديات الجباية والضرائب** – الطبعة الرابعة – دار هومة للنشر– الجزائر 2008 ص 7.

2.النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

أ.**تعريف النمو الاقتصادي:** يلاحظ على التعاريف التي أعطيت للنمو الاقتصادي الإلتقاء في نقاط معينة والاختلاف في أخرى لكنها كانت كلها عموما تتفق على المعنى الإجمالي نفسه، فهناك من يرى أن "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن[5]".

كما يعرفه **جون ريفوار** بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة في هذه الأخيرة[6].

بالإضافة إلى هذا يعرف على أنه مفهوم ضيق كمي وقابل للقياس متصل بالتغيرات عبر الوقت في حجم الناتج الوطني أو الدخل الوطني في شكله الإجمالي أو الفردي[7].

ب. تعريف التنمية الاقتصادية: هناك عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية نذكر منها:

تُعرف التنمية الاقتصادية بأنها:"عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل النمو أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع[8] ".

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها :عملية التغيير المقصود والواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدائمة في المجتمع المتخلف لبلوغ مستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجيات الإنسانية لغالبية أفراد المجتمع.

كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: "العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية التخلف إلى وضعية التقدم الاقتصادي[9]:

ت.أهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية الاقتصادية، الثقافية والسياسية، كما أن الأهداف تتباين وفقا لحجم البلد وعدد سكانه ومعدل تزايده، وكذلك تختلف الأهداف تبعا للمرحلة التي وصل إليها البلد من التطور، ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، يمكن حصرها فيما يلي[10]:

- زيادة الدخل الوطني.
- رفع مستوى المعيشة.
- تقليل التفاوت في الدخول والثروات.
- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني.

ث.**التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي:** إن كلا المفهومين يشتركان في بعض النقاط ويختلفان في نقاط أخرى وهي كالتالي[11]:

ث-1. أوجه التشابه: يلتقي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

- كلاهما عبارة عن زيادة في الناتج المحلي.
- كلا هاتين الزيادتين هي زيادة حقيقية ومستمرة.
- كلا هاتين الزيادتين تُصاحبهما زيادة في متوسط الدخل الفردي.

ث-2. أوجه الاختلاف:أما نقاط الاختلاف فهي:

- مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء، وبالتالي فهو لا ينطوي على أي تغير هيكلي، على عكس التنمية الاقتصادية التي تتطلب تغييرات في البنيان الإنتاجي.
- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائده، أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار هذه الزيادة، في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع.

ج.**الدور الاقتصادي للضريبة:** يعكس كل نظام ضريبي لأي بلد ما حقيقة مجتمعه، والمشرع عند اختيار التشريع الضريبي الملائم يأخذ بعين الاعتبار الظروف البيئية المحيطة، حيث تظهر الضريبة وكأنها أداة لعرقلة التنمية لأنها إن فرضت على الدخل تؤدي الى انخفاض الادخار فيقل الاستثمار، وإن فرضت على الاستهلاك تؤدي الى ارتفاع الأسعار فينخفض الدخل الحقيقي للفرد، إلا أن هذا الأثر يمثل وجها واحدا من وجهي الضريبة فيمكن للضريبة أن تقود الى عكس هذه النتائج تماما عن طريق الإعفاءات التي تمنحها لبعض الاستثمارات ولبعض أنواع الاستهلاك وفي الحالتين للضريبة دور اقتصادي مهم يصل الى خلق عادات اقتصادية واجتماعية جديدة، فإذا أرادت الدولة رفع أو تخفيض العبء الضريبي المباشر أو غير المباشر فإن المكلف سوف يعيد النظر في كيفية استخدام دخله، وحتى يكون دور الضريبة فعالا يتعين وضعها في اطارها العام الذي يفرض خطة اقتصادية واجتماعية عامة تبين الاستثمارات المرجو تنفيذها وتوفر نظاما ضريبيا خاصا يقرر إعفاءات ملائمة ومدروسة لتلك الاستثمارات.

وفي جميع الحالات ينبغي النظر الى ان الضريبة أداة مالية اقتصادية ذات مفهوم اجتماعي، فإذا كان التهرب الضريبي من المظاهر الاقتصادية للضرائب فإن تبني تطبيق مفاهيم ضريبية جاهزة من دول أخرى دون مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية يعتبر من أشد تلك المظاهر الاقتصادية على اقتصاد الدول[12].

ح.**الآثار الاقتصادية للضرائب:** تعتمد الاثار الاقتصادية للضرائب على عوامل كثيرة منها كون الضرائب مباشرة أو غير مباشرة وأسعارها وطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره، وسياسة الدولة الإنفاقية وكذلك مجمل السياسة المالية والاقتصادية وفيما يأتي دراسة لآثار الضرائب على أهم المتغيرات الاقتصادية.

ح-1. أثر الضريبة على الاستهلاك: تقوم الضريبة بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان ويتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة، فكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح، فالمكلفون بدفع الضريبة وخاصة ذوو الدخول المحدودة والمتوسطة يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع وخاصة الكمالية منها، زمن جهة أخرى يتوقف اثر الضريبة في الاستهلاك على خطة الدولة في استخدام الحصيلة الضريبية، فإذا قامت الدولة بتجميد حصيلة الضريبة فإن الاستهلاك يتجه نحو الانخفاض أما إذا استخدمت الدولة هذه السلع والخدمات فإن نقص الاستهلاك من جانب الافراد نتيجة فرض الضريبة يعوضه زيادة في الاستهلاك الذي يحدثه انفاق الدولة.

ح-2. أثر الضريبة على الادخار: يمكن تقسيم الادخار الوطني على وجه التحديد الى ادخار خاص والذي يقوم به الافراد وادخار عام تقوم به الدولة وعليه فإن اثر الضريبة في الادخار العام يكون إيجابيا إلا ان أثر الضريبة على الادخار الخاص لا يكون كذلك في الغالب، حيث أنه يختلف أثر الضريبة في الادخار باختلاف أنواع الضرائب فالضرائب المباشرة تضر بالادخار بصورة أكبر من الضرائب غير المباشرة خاصة إذا تعلقت بالفئات ذات الدخول المرتفعة والتي تخصص جزءا كبيرا للادخار، كما أن ارتفاع معدل الضريبة يدفع بالمكلفين إلى التهرب من الضريبة باستخدام الطرق المشروعة وغير المشروعة مما يخفض من حصيلة الضريبة[13].

ح-3. أثر الضريبة على الإنتاج: يتأثر الإنتاج بصورة تبعية بكل ما يؤثر على الاستهلاك والادخار، فإذا ما اثرت الضرائب في خفض الاستهلاك فهذا يعني أن الطلب قد انخفض على المنتجات فهذا يؤدي إلى خفض الإنتاج لعدم إمكانية تصريف المنتجات، أما إذا أثرت الضرائب في خفض الادخار فهذا يؤدي إلى انخفاض في الاستثمارات الجديدة وتقليل الحوافز على الاستثمار، كما تؤثر الضرائب على توجيه عناصر الإنتاج إلى قطاع انتاجي أكثر من غيره وذلك من خلال تشديد الضرائب على منتجات القطاعات غير المرغوب فيها، كما تشجع الضرائب الجمركية في تشجيع الإنتاج الوطني وحمايته من المنافسة الأجنبية.

وبشكل عام فإن أثر الضرائب على الإنتاج يكون سلبي أي يساهم في خفض الإنتاج لان فرض الضرائب على النتاج يعد جزءا من التكاليف وكلما زادت تكاليف الإنتاج قلت الأرباح وقلت معها الحوافز على التوسع في الإنتاج القائم أو بناء منشئات إنتاجية جديدة.

ح-4. أثر الضريبة على المستوى العام للأسعار: لاشك أن الضرائب تعتبر كلفة يتحملها المنتج لذلك تساهم في رفع أسعار السلع والخدمات المنتجة، لأن المنتج يحاول ما استطاع أن ينقل عبء الضريبة الى المستهلك وإن كانت إمكانية

نقل هذا العبء تعتمد على عدة أمور منها مرونة كل من العرض والطلب والسوق الذي يعمل فيه المنتج، لذلك فإن الدولة عندما تريد أن تتبع سياسة انكماشية أي خفض الأسعار أو معالجة التضخم تلجأ على رفع أسعار السلع والخدمات ومن ثم خفض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى خفض الأسعار والعكس صحيح أيضا[14].

ح-5 الضريبة وعلاقتها بنماذج النمو الاقتصادي: انطلاقا من الأبحاث التي قام بها كل من Easterly and Rebelo (1993)، واعتماده على 13 متغيرا يقيس الضرائب اكتشف فقط أن واحدة من بين هذه المتغيرات لها تأثير معنوي وسلبي على النمو الاقتصادي فالدراسات التجريبية اقترحت أن الاختلافات الموجودة بين السياسات الضريبية لا يمكن أن تفسر الاختلافات المعبرة عن مخرجات النمو عبر الزمن والمكان من جهة أخرى، نماذج النمو الداخلي بإمكانها أن تفسر هذه النتائج إلا أن معظم هذه الأبحاث تبقى غير محددة فالنماذج النيوكلاسيكية من هذا المنطلق شرحت جيدا تأثير السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي ومدى تأثيرها المحايد على النمو الاقتصادي[15].

هذا الجزء من التحليل يستند على توضيح العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي في المدى البعيد والضرائب المتتبع للدراسات السابقة والتقنيات المستعملة في التعريف بالمتغيرات الضريبية وتأثيرها على النمو الاقتصادي يجدها أنها مماثلة للنتائج المنبثقة عن الإنفاق الحكومي وتأثيره على النمو الاقتصادي.

خ. أثر الضرائب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تعمل الضرائب عموما على تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء لمعالجة حالة الكساد أو لمعالجة حالة التضخم والواقع أنه لا يمكن دراسة الضرائب أو تتبع آثارها بمعزل عن دراسة آثار الانفاق، بل الأصح هو تتبع آثارهما معا في اطار السياسة المالية بشقيها السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية.

خ-1. دور الضرائب في حالة التضخم: ويتحد من خلال العمل على امتصاص القوة الشرائية الزائدة، أي العمل على خفض الطلب ومن المعروف أن الضرائب عديدة ومتنوعة وزيادة حجم كل منها يؤثر في اتجاه معين، فزيادة ضريبة الدخل مثلا عن طريق زيادة نسب الاقتطاعات الضريبية سيؤدي إلى انخفاض حجم الانفاق الاستهلاكي للأفراد والعائلات مما يؤدي الى تقليص ملحوظ في الفجوة بين اجمالي الانفاق القومي (الطلب) واجمالي الناتج القومي (العرض) أي تقليص الفجوة التضخمية.

كما أن زيادة الضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدولة على السلع والخدمات ولا سيما السلع الكمالية يمكن أن تؤدي إلى الحد من اجمالي الطلب على السلع والخدمات بأنواعها كافة.

خ-2. دور الضرائب في حالة الانكماش: إذا كانت الإجراءات المتخذة لمحاربة التضخم تتم من خلال خفض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب، فإن حالة الانكماش تتم معالجتها بإجراءات معاكسة تتمثل في زيادة الانفاق وخفض الضرائب بهدف رفع الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، أو بعبارة أخرى العمل على خلق القوة الشرائية بهدف للقضاء على الفجوة الانكماشية.

ويتطلب ذلك تخفيض الضرائب المفروضة على الدخول المنخفضة للاستهلاك تشجيعا له، كما يتطلب رفع الضرائب على الشركات محاربة الادخار.

وإذا كانت الآثار النهائية للضريبة لا تتحدد إلا في نطاق الآثار المترتبة على الأوراق المالية الأخرى وهو الانفاق العام، فإن الأثر الناتج عن خفض الضرائب في معالجة الانكماش يكون فوريا، أي أسرع أثرا من زيادة الانفاق إذ يحتاج الأخير إلى قرارات حكومية بشأن نوع الانفاق ونوعية المشروعات المقترحة[16].

IV.دراسة تحليلية باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2015:

لقد قمنا في دراستنا هذه باختيار الضرائب المباشرة **impd**والضرائب غير المباشرة **impi**والبحث عن علاقتهما بحصة الفرد من الناتج **gdph** وهذا بعد حصولنا على المعطيات لسنوات الدراسة 2000-2015 من موقع الديوان الوطني للإحصاء، ومن أجل التحليل قمنا باستعمال برنامج **xlstat 2016** وقد تحصلنا على النتائج التالية:

1. مصفوفة الارتباطات ونسب التمثيل على المحاور

جدول رقم (02) يمثل مصفوفة الارتباطات ونسب التمثيل على المحاور

Variable	Moyenne	Ecart-type	CV
LImpi	9,406	0,365	0,039
LImpd	14,433	0,527	0,036
Lgdph	8,356	0,092	0,011

من اعداد الباحث باستخدام برنامج xlstat 2016

بالاعتماد على معامل التغاير CV يعتبر متغير حصة الفرد من الناتج الاكثر استقرارا لأنه يحوز على اقل قيمة لـ CV وعلى العكس من ذلك فان الضرائب غير المباشرة هي الأكثر تشتتا وامتازت بعدم الاستقرارية خلال فترة الدراسة أي انها خضعت لتغيرات كبيرة، وهذا مطابق لما تم ذكره في جدول المقارنة بين مزايا ومساوئ الضرائب المباشرة وغير المباشرة حيث أن الضرائب غير المباشرة ثقيلة المراقبة وغير مستقرة المردودية بالإضافة الى أن تحصيلها ناقص (غش ضريبي).

2. مصفوفة الارتباطات:(Matrice de corrélation (Pearson (n-1))

جدول رقم (03) مصفوفة الارتباطات:(Matrice de corrélation (Pearson (n-1))

Variables	LImpi	LImpd	Lgdph
LImpi	**1**	**-0,5011**	**-0,4740**
LImpd	**-0,5011**	**1**	**0,9428**
Lgdph	**-0,4740**	**0,9428**	**1**

من اعداد الباحث باستخدام برنامج xlstat 2016

إن مصفوفة الارتباطات تضم معاملات الارتباط الخطي البسيط بين المتغيرات، فمن المصفوف المقابل يمكن أن نستنتج أن معامل الارتباط الخطي البسيط بين الضرائب المباشرة وحصة الفرد من الناتج هو **0.9428** أي أن هناك علاقة قوية وموجبة فيما بينهما، وهذا ما يتناسب مع النظرية الاقتصادية لأن الضرائب المباشرة تتميز بانها سهلة التحصيل وسهلة المراقبة نسبيا.

3. نسب التمثيل على المحاور

الجدول رقم (04) يمثل نسب التمثيل على المحاور

	F1	F2
Valeur proper	2,3067	0,6367
Variabilité (%)	76,8889	21,2218
% cumulé	76,8889	98,1107

من الجدول اعلاه نلاحظ أن 76.889% من المعطيات ممثلة على المحور الأول وأن 21.2218% من المعطيات ممثلة على المحور الثاني، أي أن 98.1107% من المعطيات ممثلة على المستوي الأول وهي نسبة مقبولة جدا للتمثيل والدراسة.

4. التمثيل البياني للمتغيرات

الشكل رقم (01): التمثيل البياني للمتغيرات

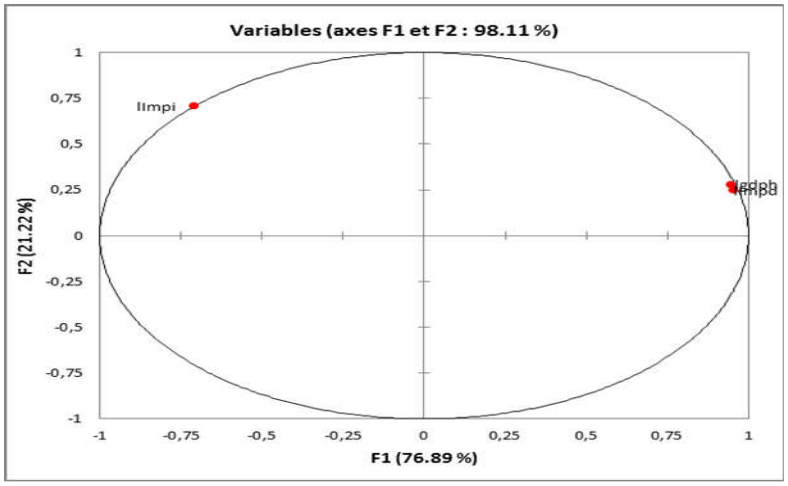

من اعداد الباحث باستخدام برنامج xlstat 2016

إن التعليق على التمثيل البياني للمتغيرات يضم ثلاثة أقسام:

أ. **جودة التمثيل:** كل المتغيرات الثلاثة تقع بالقرب من محيط دائرة الارتباطات مما يعني أنها ممثلة أحسن تمثيل على المستوي الأول وبالتالي فكل المتغيرات مقبولة في التحليل والدراسة.

ب. **علاقة المتغيرات بالمحاور:** نلاحظ أن متغيرتي الضرائب المباشرة وحصة الفرد من الناتج لهما ارتباط قوي وموجب مع المركبة الأولى أما متغيرة الضرائب غير المباشرة فلها ارتباط قوي وسالب مع المركبة الأولى وارتباط قوي وموجب مع المركبة الثانية.

ج. **علاقة المتغيرات فيما بينها:** من خلال ملاحظة المسافات بين المتغيرات يمكننا القول أن المسافة بين متغيرتي الضرائب المباشرة وحصة الفرد من الناتج تكاد تكون معدومة وهو ما يفسر وجود علاقة قوية وموجبة بينهما، أما المسافة بين متغيرة الضرائب غير المباشرة ومتغيرتي الضرائب المباشرة وحصة الفرد من الناتج فهي تساوي بالتقريب $\sqrt{2}$ وهو ما يفسر استقلالية متغيرة الضرائب غير المباشرة عن باقي المتغيرات.

5. التمثيل البياني للأفراد على المستوي

الشكل رقم (02): التمثيل البياني للأفراد على المستوي

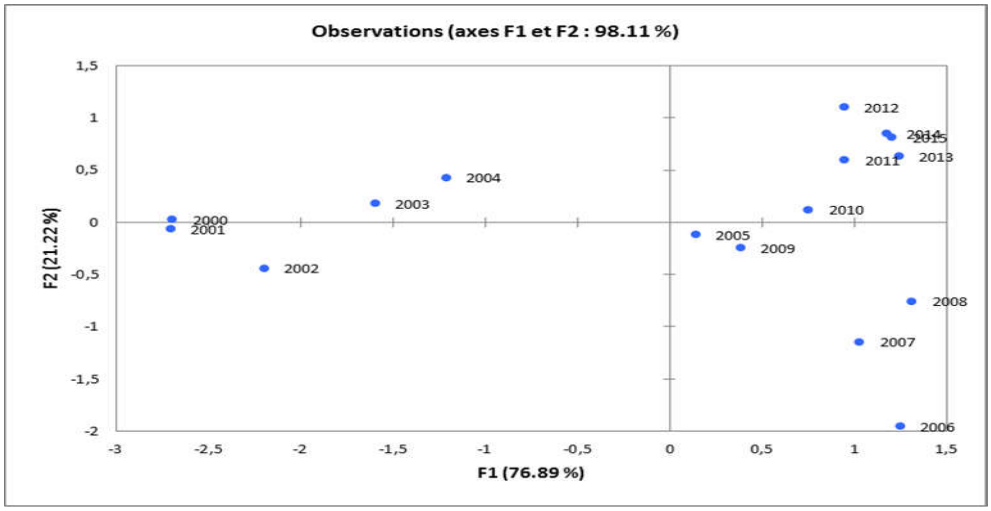

من اعداد الباحث باستخدام برنامج xlstat 2016

أ. علاقة الافراد بالمبدأ:

من خلال التمثيل البياني يمكننا القول أن كل الافراد تمثيلهم مقبول على هذا المستوي ماعدا الفردين 2005 و2009 بسبب قربهم من المبدأ، وهذا راجع لتناقص الضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة للسنتين السابقتين على التوالي.

ب. علاقة الافراد بالمحاور:

يمكننا أن نميز الافراد 2006، 2007، 2008، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015 تمثيلهم جيد بالنسبة للمحور الأول وبإحداثيات موجبة، وعلى نفس المحور فإن الافراد 2000، 2001، 2002 2003، 2004 تمثيلهم جيد وبإحداثيات سالبة، أما على المحور الثاني فأغلب الافراد تمثيلهم سيئ ماعدا الافراد 2010، 2011، 2012 فتمثيلهم جيد وبإحداثيات موجبة.

V.نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة): من خلال دراستنا لمدى تأثير الضريبة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا خلال السنوات السابقة والتي تتزامن مع مجموعة من الاصلاحات الضريبية التي وضعتها الدولة، وبتحليل البيانات لكل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وعلاقتهما مع حصة الفرد من الناتج باستعمال التحليل بالمركبات الأساسية باستخدام برنامج **xlstat 2016** توصلنا إلى أنه توجد علاقة قوية وموجبة بين الضرائب المباشرة وحصة الفرد من الناتج على عكس الضرائب غير المباشرة، وهذا ما يتلائم مع النظرية الاقتصادية ويؤكد الفرضية التي قمنا باختبارها، وقد يرجع ذلك إلى صعوبة تحصيل الضرائب غير المباشرة والتهرب الضريبي بالإضافة الى الإعفاءات والتحفيزات التي تقدم خاصة لأصحاب مشاريع الاستثمار.

كما تبين من خلال بحثنا أن الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر لم تحقق الأهداف المأمولة والمسطرة وهو ما يؤكد أيضا الفرضية التي تم اختبارها، وقد يرجع ذلك إلى عدم استقرار القوانين الجبائية والاعتماد على استيراد هذه القوانين من دول أخرى يختلف وضعها الاقتصادي والمعيشي عن الجزائر.

VI.الخلاصة: نظرا للأهمية البالغة للضرائب وهذا من خلال اسهامها في تمويل الخزينة العمومية، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة بوضع سياسات واصلاحات جبائية وسن قوانين ومراسيم دورية من شأنها أن تتماشى مع الوضع الاقتصادي إلا أن هذا كله لم يحقق الهدف المأمول، ويتضح ذلك جليا باعتماد الدولة على التمويل غير التقليدي بإصدار كمية معتبرة من النقود، وهو ما يدل على أن الإيرادات المتأتية من الضرائب لم تكن كافية لتغطية نفقات الدولة.

الاقتراحات:

- الاهتمام أكثر بالجباية المحلية، مع اشراك الهيئات المنتخبة بتحصيل الضرائب المحلية وهذا من أجل تغطية كل بلدية لنفقاتها دون إعانات السلطة المركزية.
- إصلاح الإدارة الضريبية وفق المعايير الدولية وهذا من خلال الرقمنة ووضع تحفيزات للموظفين لتجنيبهم من الإغراءات من طرف المكلفين بدفع الضريبة.
- إقرار عقوبات صارمة لكل من يثبت في حقهم غش أو تهرب ضريبي.
- تحسين أو تعديل معدل الضرائب وخاصة على السلع الكمالية.
- الاهتمام بالواقع والابتعاد عن استيراد قوانين الدول الأخرى التي يختلف وضعها الاقتصادي والمعيشي عن الجزائر.
- نشر الوعي الضريبي بين أوساط المجتمع وهذا بإدراجه ضمن البرامج التربوية، واستعمال الوسائل الإعلامية بالإضافة إلى وضع تحفيزات لجميع المكلفين بالضريبة.
- العدالة في فرض الضرائب والقضاء على السوق الموازية حيث لا يمكن منافسة بعض التجار الخاضعين للنظام الضريبي لتجار السوق الموازية.
- انشاء وزارة خاصة بالضرائب أو على الأقل وزارة منتدبة مكلفة بالضرائب.

VII.الهوامش والإحالات:

[1] عبد الناصر نور – نائل حسن عدس – عليان الشريف – **الضرائب ومحاسبتها** – دار المسيرة – عمان 2008 ص 13.

[2] حميد النهري بن محمد – **المدخل لدراسة النظرية العامة للضريبة والسياسة الجبائية** – سليكي اخوين – طنجة – 2018 ص 6.

[3] محمد عباس محرزي – **اقتصاديات الجباية والضرائب** – دار هومة الطبعة الرابعة – الجزائر – 2008– ص 15.

[4] عادل العلي – **المالية العامة والقانون المالي الضريبي** – الطبعة الثانية– اثراء– عمان – 2011 – ص 123 ص124.

[5] بيوض محمد العيد – **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة :تونس، الجزائر، المغرب** – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير غير منشورة– تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة – جامعة فرحات عباس –سطيف – 2010– 2011 – ص 67.

[6] بهاء الدين طويل – **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990- 2010** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة – تخصص اقتصاد مالي– جامعة الحاج لخضر باتنة – 2015 – 2016 – ص 89.

[7] عياد هشام – **أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970-2013** – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د غير منشورة – تخصص اقتصاد كمي – جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- 2016-2017 – ص 45.

[8] هند سعدي – **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية – دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014** – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم غير منشورة – تخصص علوم تجارية – جامعة محمد بوضياف–المسيلة 2016-2017- ص 58.

[9] بهاء الدين طويل – مرجع سبق ذكره – ص 89.

[10] هند سعدي – مرجع سبق ذكره – ص 58.

[11] بهاء الدين طويل – مرجع سبق ذكره – ص 92

[12] قاسم نايف علوان – بخيتة ميلاد الزياني – **ضريبة النقيمة المضافة (المفاهيم، القياس، التطبيق)** – دار الثقافة – عمان – 2008 – ص 83.

[13] محمد عباس محرزي – مرجع سبق ذكره – ص 172، 173.

[14] سعيد علي العبيدي – **اقتصاديات المالية العامة** – دار دجلة – عمان – ص 162.

[15] بن عناية جلول- **أثر السياسات الجبائية على النمو الاقتصادي في المدى البعيد**- دراسة قياسية لدول شمال افريقيا والشرق الأوسط MENA (1980-2007) مع إشارة خاصة لحالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي- المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي الجزائر – 2010-2011- ص 85.

[16] عادل العلي – مرجع سبق ذكره – ص 266.